مقدمة :

تحتل قضية زيادة الإنتاج الزراعى اليوم الصدارة بين غيرها من القضايا القومية. فهى قضية الفرد وأيضاً قضية المجتمع بل والدولة . فالدولة تسعى جاهدة لتوفير الغذاء الرئيسى الآمن للمواطن ، وهى قضية الفرد حيث أصبح كلا من العامة والخواص مشغولاً بقضية وفرة الغذاء وأيضاً سلامته . ولعل هذا الإحساس بمدى المشكلة هو المطلوب الآن فقط ، لكن يجب ألا تمر سنوات ست من الآن حتى تكون هناك حلولاً لوفرة إنتاج الغذاء وذلك لأسباب سأبديها لاحقاً .

وبصفة عامة أؤكد أن الطعام الرخيص والنظيف إنتهى عصره ، وأيضاً فنحن الآن فى زمن الهيمنة الإقتصادية وتركز الإنتاج والثروة والإستثمار ، كل ذلك يؤكد أهمية مناقشة قضايا الزراعة والغذاء على مستويات إتخاذ القرار (الحكومة) ، والمؤسسات الرسمية والشعبية ، وأفراد المجتمع وذلك حتى نتمكن جميعاً من صياغة عقد إجتماعى يحمى مصر ويؤمن غذائها . ويركز هذا المؤلف على وصف حال الزراعة وإنتاج الغذاء فى ظل عالمية الميزة والتخصيص الموردى ، وأيضاً التطرق لحلول عملية تمكن للخروج من الوضع الراهن سواء فى المدى القصير أو المدير الطويل.

١ - الهيمنة وإنتهاء عصر الطعام الرخيص والنظيف :

يسيطر على العالم الآن خمس دولة فقط هم مجتمع الصفوة من حيث أنهم أكثر دول العالم ثراء وتمتعاً بثورة المعلومات وأكثرهم تطويراً لسوق المال . فالقوة الأمريكية ومعها دول أوربا الغربية واليابان والصين ينتجون نحو ٨٥٪ من الناتج الإجمالى للعالم ، ويستحوذون على ما يقرب من ٨٤٪ من تجارة العالم ، وأيضاً يمتلكون نحو ٨٦٪ من مدخرات العالم وهم أجزاء قوية فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية تملك ثلث إقتصاد العالم وهى صرافة وعملتها هى الأكثر شيوعاً وبريقاً لدى شعوب العالم . أما الصين فتنتج ٢٥٪ من الناتج الإجمالى للعالم وتسيطر على نسبة مماثلة من التجارة العالمية . يقابل هذه القوة ٨٠٪ من دول العالم دولاً صغيرة غير متجانسة لا يملكون حتى الآن سوى التضحية للتكييف مع العالم الجديد وليس هذا فحسب ، بل لمعرفة سابقة لمجتمعات الهيمنة والصفوة بأن الميل الحدى للإستهلاك لدى الفقراء هو ٨٥٪ من الناتج الإجمالى ، كان الإتجاه للسيطرة على التجارة الداخلية لدول العالم الثالث وزيادة إعتمادهم على دول العالم المتقدم فى إنتاج وتجارة الغذاء ، وذلك إستناداً لواقع ضعف القدرة التنافسية لمؤسسات التجارة الداخلية وذلك لتعودها على ممارسة الإحتكار فى ظل حماية ودعم الدول . وكان من نتيجة ذلك سهولة السيطرة على تجارة رابحة وتحقيق فوائض هائلة على الإستثمار .

وبالرغم من أن دولاً كثيرة من دول العالم الثالث طورت من مناخ الإستثمار إلا أن التحويلات الرأسمالية لها كانت ضعيفة وذلك لأنها كلها تنتج مواد خام ومنتجات عالية قيمة مرونة الطلب السعرية ، ولأنها كلها بلدان ذات طاقة إدخارية

محدودة كنتيجة لضعف ناتجها الإجمالى . ومن ثم بدت واعدة فى ضوء محددات الإنتاج الحالية مما جعل عزوف المستثمرين للإستثمار فيها مستهدفاً وذلك لتبقى طاقتها الإنتاجية على الأقل محدودة فى المدى القصير ، مرجع رقم (٣٧) بالمراجع باللغة الإنجليزية .

مما سبق يتضح أن هناك هيمنة من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة ودول أوربا الغربية واليابان ، وأن دول العالم الثالث وقعوا جميعاً فى مصيدة أو فخ العولمة. ونشأت صورة جديدة للعالم ملامحها ما يلى :

١ – مجتمع للصفوة ينتج ويصدر ويملك وهو ٢٠٪ من سكان العالم وهو المستفيد الأول من موارده ، حيث أنه بفضل التكنولوجيا تُنتج الوحدة من موارده كمية أكبر من ناتجه المحلى الإجمالى أى يتمتع بأكبر قدرة تنافسية .

٢ – مجتمع لدول صاعدة وأخرى نامية هدر موارده الطبيعية وهو مُؤقلم أو مُطوع للمتاح له من التكنولوجيا ، ومن ثم فقدرته الإنتاجية محدودة وهو أيضاً مجتمع مُبتلى فى الغالب بالزيادة السكانية ، وعليه فهو ضعيف القدرة التنافسية.

٣ – أيضاً سيطر مجتمع الصفوة بدعاوى مختلفة على سوق رأس المال والعمل بل وامتدت يده للهيمنة على التجارة الداخلية فى بعض الدول النامية .

ولم تؤثر الهيمنة فقط فى التجارة والاستثمار والعمالة ، بل إمتد التأثير للغذاء الرئيسى وبالأخص ضعيف مرونة الطلب السعرية منه . فالعالم منذ الخمسينات من القرن العشرين كان يتجه للتنمية وكانت معونات الغذاء بمثابة تعويض لدول العالم الثالث عن فترات الإستعمار والإنكسار بل والإستغلال التى مرت بها . ثم كانت الستينات شاهدة على بدأ صياغة النظام العالمى الجديد والإتجاه للرأسمالية الليبرالية . ومع نهاية الثمانينات كان الاتجاه للشراكة فى ظل حرية التجارة وخاصة بعد نشأة منظمة التجارة العالمية ، ثم بدأت الألفية الثالثة بزيادة فى أسعار الغذاء الرئيسى وإنتهاء عصر المعونات والمساعدات لتصحيح مشروطه فقط بصفات الشراء ، وبدى للعالم كله تحول الشراكة إلى عراكة بين أنصار ومعارضى العولمة وليس أدل على ذلك من المظاهرات التى تجوب العالم حيال إنعقاد جولات تحرير التجارة – وتوضح بيانات الجدولين (١) ، (٢) حقائق أخرى هامة وهى أن دول العالم الثالث (النامية) تنتج ٦٠٪ من الحبوب ونحو ٥٦٪ من إنتاج اللحوم فى العالم ، لكن كونها دولاً مُبتلية بمعدلات زيادة سكانية بين ٣ – ٣,٥٪ ظلت فى وضعها الحرج غذائياً بالرغم من جهودها التنموية والتى كان من نتيجتها ظهور حكوماتها فى صورة حرجة كنتيجة لإبتلاع الزيادة السكانية لجهود التنمية .

جدول رقم (١)

المكنات الإنتاجية للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة فى إنتاج الحبوب بالمليون طن

الدولة	القمح		الحبوب الخشنة		الأرز		الإجمالى	
	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٠
١ – الدول المتقدمة	٣١٣,٧	٣١٥,٢	٥١٥,٧	٥٢٢,٨	٢٦,١	٢٥,٢	٨٥٥,٦	٨٦٣,١
٢ – الدول النامية	٢٧٦,٩	٢٧٠,٧	٣٧٠,٦	٣٤٦,٢	٥٨٤,٨	٥٦٨,٥	١٢٣٢,٣	١١٨٥,٣
٣ – الإنتاج العالمى	٥٩٠,٦	٥٨٥,٩	٨٨٦,٣	٨٦٩,٠	٦١٠,٩	٥٩٣,٧	٢٠٨٧,٩	٢٠٤٨,٤
[(٢) ÷ (٣)] × ١٠٠	٤٦,٩	٤٦,٢١	٤١,٨١	٣٩,٨٤	٩٥,٩٣	٩٥,٧٦	٥٩,٠	٥٨,٠

المصدر : قدرت من منظمة الأغذية والزراعة ، مرجع رقم (٢٢) بالمراجع .

جدول رقم (٢)

إنتاج اللحوم بالمليون طن موزعاً بين الدول المتقدمة والدول النامية

السنة	١٩٩٩	١٩٩٩	٢٠٠١
١ – الدول المتقدمة	١٠٥,١	١٠٤,٧	١٠٥,٣
٢ – الدول النامية	١٢٣,٨	١٢٨,٠	١٣٢,٢
٣ – الإنتاج العالمى	٢٢٨,٩	٢٣٢,٨	٢٣٧,٥
[(٢) ÷ (٣)] × ١٠٠	٥٤,١	٥٥,٠	٥٦,٦٦

المصدر : مرجع رقم (٢٢) بالمراجع .

وستظهر صراعات سياسية ، فبعض الدول ستشقى فى سباق للنضال من أجل الحصول على المواد الغذائية حيث أن مؤشرات الخطر كامنة وراء القدرة الإنتاجية للدول المتقدمة حيث أنه فى عام ١٩٩٥ هبط احتياطى القمح والأرز والذرة وباقى أنواع الحبوب لأدنى مستوى له منذ عقدين من الزمان . وفى عام ١٩٩٦ تناقص مخزون الحبوب لكمية تكفى لسد الحاجة حوالى ٤٩ يوماً فقط وهو أدنى مستوى فـى التاريخ مما يعنى تناقص حصة الفرد من المواد الغذائية ويتوقع له مزيداً من

التناقـص . وعليه فبالرغم من كل شيء ، فلن تهيمن الولايات المتحدة كقوة عظمى على وسائل اللهو والتسلية فحسب ، بل أيضاً ستوزع الخبز على العالم . ولم يعد أمام دول العالم قاطبة سوى زيادة قدرتها الإنتاجية بالحفاظ على مواردها الطبيعية وتنميتها بتخليق تكنولوجيا مناسبة لظروفها الإنتاجية وأيضاً بزيادة قدرتها التنافسية بمحاولة إنتاج منتج متميز بتكلفة مناسبة وله قدرة على إختراق الأسواق .

وبالرغم مما سبق سرده عن حال مجتمع الصفوة ومجتمع الفقراء فإن دراسة معالم هذين المجتمعين غير المتجانسين كمتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالى ، ومتوسط معدلات التضخم ، ومتوسط معدل الأمية ، ومتوسط نسبة تغطية الصادرات للواردات وما إلى ذلك يتبين أن هناك مشاكل مؤلمة للكل بالرغم من تفاوت تأثيرها وفقاً لظروف كل مجتمع . وتنحصر هذه المشاكل فى الآتى :

(أ) تدهور البيئة حيث يعانى العالم من تلوث الهواء والماء والأرض ولكن بدرجات مختلفة إلى الدرجة التى أصبح التلوث عالمياً كما أن السوق عالمية . وهناك أمثلة عديدة تؤكد صحة ما أزعم منها عن تحول البحر الأبيض المتوسط ليكون أقذر بحيرة مغلقة فى التاريخ ومشاكل الصيد الجائر والتصحر وتلوث التربة بالمبيدات والزيوت وغيرها . ولقد أدركت الأمم المتحدة خطورة هذه المشاكل وعقدت لذلك مؤتمرات دولية آخرها كان بالبرازيل منذ خمس سنوات تقريباً .

(ب) الخلل الهيكلى المزمن بالموازين التجارية . وهذه المشكلة تخص الصفوة والدول النامية ، فمثلاً يكاد يكون الاتحاد الأوروبى متوازن تجارياً ككل بينما بلغ خلل الميزان التجارى فى الولايات المتحدة الأمريكية حد الخطورة عام ١٩٨٢ وما زال مختلاً ولكن دون هذا الحد . وطبيعياً أن يكون الحال فى الدول النامية أكثر سوءاً .

(ج) الاختلالات الإقتصادية الهيكلية وأيضاً كما قيل فى (ب) سابقاً فإن هذه المشاكل تخص المجتمعين معاً وأهم الاختلالات بالهياكل الإقتصادية ارتفاع معدلات التضخم وبدأ الدخول فى مراحل الكساد والذعر المالى الذى يصيب المجتمعات من وقت لآخر ، هذا فضلاً عن عدم استقرار الفكر الإقتصادى ، ومنذ توقيع إتفاقية «بريتون وودز» بعد الحرب العالمية الثانية وللآن حول سياسة الصرف وهل المطلوب أسعار صرف ثابتة أم مرنة . وكل هذه المشاكل أو بعضها أثر فى كلا المجتمعين ، إلا أن تأثيرها فى الدول النامية كان أكثر وضوحاً وساهمت الاختلالات الهيكلية فى هدر إمكانياتها وإضعاف تنافسيتها وضياع فرص كبيرة كانت متاحة لها للإستفادة من مزايا التجارة الدولية .

(د) غياب الدور الرقابى والنظامى وعدم الاستقرار على ماهية ودور شرطى العالم وأيضاً عدم وضوح مسئولية ودور مدير النظام حتى للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها . وبدت الصورة فى بداية الألفية الثالثة توحى بضعف سيطرة الولايات المتحدة أو عدم قدرتها على تحمل المسئولية منفردة وزاد العنف والإرهاب .

كل هذه المشاكل وغيرها تتطلب حلولاً لكى يستقر النظام الذى كان من المفروض أن يستقر بعد نشأة المؤسسات المالية والنقدية والسياسية والتجارية وحتى القانونية على مدى الستين عاماً الماضية – أى منذ نشأة عصبة الأمم عام ١٩٤٥ – ولكن الواقع يشير إلى عدم الاستقرار حتى مع هيمنة الولايات المتحدة كقوة سيطرة ذات ثقل – نحو ٣٠٪ من حجم الاقتصاد العالمى – وثقة .

ولم يعد الغذاء فقط متاحاً ، بل لم يصبح رخيصاً فمثلاً القمح المستورد الآن غير صالح للإستهلاك الآدمى أو نظيفاً وبه سوس والأسماك بها ديدان ، ومن قبل كانت السلع ملوثة بالإشعاع ومنتهية الصلاحية ، وغير ذلك . وليس هذا فحسب ، بل أن أسعار الغذاء فى تصاعد مستمر لدرجة أن أرهقت فاتورة الواردات دول العالم الثالث ، فقد تراوحت الأسعار العالمية للسكر بين ١٢٧,٧ دولار / للطن ، ١٢٩ دولار / للطن خلال تعاملات شهر ديسمبر ٢٠٠٣ . وكان سعر الأرز فى حدود ١٧٥,٤ دولار / للطن ، وتراوحت أسعار القمح بين ١٤٦,٥ – ١٥٣ دولار / طن، وتراوحت أسعار الطن من زيت فول الصويا بين ٦١١,١ – ٦٣١ دولار/ للطن وذلك كمتوسط أسعار ذات الشهر . وهذه الأسعار إضافة إلى ما سبق توحى بالآتى:

(أ) نقص الإنتاج العالمى من الغذاء وإختفاء المعونات ، وإرتفاع الأسعار العالمية له للدرجة التى صعبت كثيراً من قدرة دول العالم الثالث من تأمين غذائها الضرورى.

(ب) لم يعد الغذاء الضرورى غير متاح فحسب ، بل لم يعد المعروض منه نظيفا أيضاً . وكل هذه قرائن تشير إلى ضرورة أن تدعم دول العالم الثالث قدرتها الإنتاجية لإنتاج الغذاء الكافى وإلا ستظل فى وضع حرج فى ظل العولمة .

ب - فى قضية صياغة السياسة الزراعية فى مصر :

السياسة الزراعية سياسة قطاعية أو سياسة قطاع وهى من السياسات النوعية التى يجب أن تصمم فى إتساق كامل مع السياسة العامة وإلا أصبحت سياسة القطاع والسياسة الإقتصادية العامة كالعزف النشاز فى سيمفونية غير متناسقة . والسياسة الزراعية هى مجموعة من الأهداف والأساليب والبرامج والوسائل التى يلجأ المجتمع

إلى تطبيقها فى القطاع الزراعى بهدف زيادة الإنتاج وعدالة توزيعه بين فئات المجتمع. وهى بصفة عامة سياسة تصيغها الدولة متناغمة مع السياسة الإقتصادية العامة .

ومن المفهوم السابق يتضح أهمية صياغة السياسة الزراعية من كل الدولة والقطاع الخاص حيث أنهم شركاء التنمية والتجارة فى ظل إقتصاديات السوق . فالقطاع الخاص الآن يستحوز على ٥٨٪ من الإستثمارات ويولد نسبة مماثلة فى الناتج المحلى الإجمالى ، وذلك فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ . ولكن للآن فالسياسة الزراعية ما زالت إجراءات تضعها الدولة وتنفذ من خلال برامج معينة تحقق أهداف الدولة من قطاع الزراعة وملامح السياسة الزراعية فى العشر الأخير من القرن العشرين كانت :

(أ) إضافة إلى إستصلاح نحو ٠,٥ مليون فدان ، إستهدفت الدولة ببرامج فعالة للتنمية الرأسية زيادة معدلات التكثيف المحصولى إلى ٢٠٠٪ وحددت لذلك أدوات حرة وفعالة هى :

(١) تحديث التكنولوجى .

(٢) إستنباط أصناف الزروع عالية الإنتاجية والأخرى قصيرة المَكثْ كأصناف الأرز وعباد الشمس ، وهجن الذرة الشامية وغيرها .

(٣) الحفاظ على الموارد الزراعية وبالأخص المياه كعنصر ندرة وذلك بالتوسع فى زراعة البنجر للإحلال جزئياً محل قصب السكر ، ولزيادة فعالية هذه الأداة اتجهت الدولة للتوسع فى إنشاء مصانع سكر البنجر لإحداث التكامل بين فترات الجنى والتصنيع لزيادة عائد المزارع وأيضاً لزيادة الكمية المنتجة من السكر .

(ب) بالنسبة لمجموعة الحبوب والتى تستحوز على ٦٠٪ من التخصيص الموردى فى مصر ، إستهدفت الدولة زيادة إنتاج الحبوب ٩ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ١٨ مليون طن فى نهاية التسعينات . وبالفعل ضاعفت إنتاج الحبوب ، بل وبلغ مستوى ٢٠ مليون طن سنويا عام ٢٠٠٣ . ولبلوغ هذا الهدف إستخدمت الدولة أدوات عدة منها :

(١) طورت الدولة من أصناف الزروع ومنها هجن الذرة الشامية وأصناف الأرز قصيرة المكث وأصناف القمح عالية الإنتاجية .

(٢) حررت الدولة قرار المزارع وحررت الأسعار وتركتها لفعل قوى السوق مع إعلان أسعاراً إسترشادية فقط وطورت الأسواق الداخلية ، وسمحت للقطاع الخاص بالإتجار فى الحبوب .

(٣) طورت الدولة من كفاءة وسعة الصوامع .

(٤) قدمت الدولة حزماً تكنولوجية متكاملة من خلال الحملات الإرشادية وأجهزة الإرشاد الزراعى .

مع الإشارة إلى أن الأوضاع الراهنة لإنتاج الحبوب كمكون أساسى من غذاء المواطن المصرى وكعنصر سياسة سيتم التركيز عليها لاحقاً .

(جـ) بالنسبة لإنتاج السكر إستهدفت الدولة بقاء مستوى الإنتاج على الأقل على حاله وهو ١,٢ مليون طن سنوياً تمثل فى ٦٦٪ من إجمالى الإحتياجات وكانت أدوات الدولة هى :

(١) توسعت الدولة فى زراعة بنجر السكر فى الدلتا والوجه البحرى .

(٢) ضاعفت الدولة أسعار توريد قصب السكر .

(٣) بنفس القدر الذى توسعت فيه الدولة فى زراعة البنجر توسعت فى إنشاء مصانع سكر البنجر وذلك لتتكامل فترات الجنى والتصنيع بما يحقق عائد يجزى للمزارع من ناحية ويحقق زيادة فى إنتاج السكر من ناحية ثانية .

وإنتاج السكر هو هدف مجتمعى ، وعليه فمن المطلوب تحديد الهدف الذى تسعى إليه الدولة من إنتاج السكر والذى يتركز فى تحقيق أى من الأهداف المتنافية التالية :

١.١ . زيادة إنتاج السكر بغض النظر عن إستخدام المياة أو الأرض .

٢.١ . زيادة إنتاج السكر مع الحفاظ على الأرض دون المياة .

٣.١ . الحفاظ على المياه بغض النظر عن مستوى إنتاج السكر .

٤.١ . المحافظة على صناعة السكر بغض النظر على التخصيص الموردى .

وهذه البدائل الأربعة من المفروض أن تكون محل دراسة وتقدير دقيق لمزايا وعيوب كل بديل وخاصة أن الوضع الراهن لا يوحى بأية مثالية حيث أن قصب السكرت والأرز يستحوزان على ٣٥٪ من المتاح من المياه للزراعة ويزرعان فقط فى ١٢٪ من الرقعة المحصولية ، ويولدان ١٣٪ من القيمة المضافة فى قطاع الزراعة . وقد أدى هذا الوضع إلى تدنى القيمة المضافة للمتر المكعب من المياه لحدود غير معقولة من ٠,٠١ – ٠,٠٢ جنيه .

(د) الوضع الراهن لإنتاج الزيوت النباتية هو أشد أوضاع الإنتاج الزراعى حرجاً . فمصر تستورد ٨٤٪ من إحتياجاتها من الزيوت النباتية عام ٢٠٠٠ . ويقوم

على تصنيع وتعبئة الزيوت فى مصر شركة قابضة تتبعها سبعة شركات تابعة كلها تعانى أوضاعاً إقتصادية حرجة مما أدى إلى إنخفاض أجر العامل لحدود ١٧٠٠جنيه/ سنة فى حين كانت إنتاجيته فى حدود ١٣٠٠٠ جنيه/ سنة ، وليس هذا فحسب بل مع إعادة الهيكلة تخلت هذه الشركات عن جزء من العمالة فى حين أن بها طاقات معطلة تبلغ نحو ٢٦ ٪ من الطاقة الفعلية . مع الإشارة إلى أن ٩٨ ٪ من عرض الزيوت النباتية المنتجة محليا هو من الشركة القابضة ، ونحو ٢ ٪ فقط منتجة بمصانع القطاع الخاص . وإزاء تدنى معدل الإكتفاء الذاتى لنحو ١٦ ٪، شرعت الدولة لزيادة إنتاج الزيوت ببرامج للتنمية الرأسية متمثلة فى زراعة أصناف القرطم خالية الشوك ، وإدخال الكانولا فى التركيب المحصولى . والآن تستهدف الدولة زيادة الرقعة المزروعة بمحاصيل الزيوت وخاصة فى توشكى .

(هـ) أما عن شق الإنتاج الحيوانى – فهو مثال لحالة التزاحم crowed-out المشار إليها فى حالة إنتاج السكر . فاللحوم أما بيضاء كلحوم الطيور والدواجن والأسماك ، وإما حمراء ومعروف أن قطاع الجاموس والأبقار والماعز والأغنام والجمال هى مصدر إنتاج اللحوم الحمراء ، ولكن فلسفة تربية القطعان فى مصر لا تقوم على تربية قطعان متخصصة للبن أو للحم ، يضاف إلى ذلك إلى أن ٨٥ ٪ من قطعان الماشية فى مصر مبعثرة فى حوزة صغار الزراع فى شكل وحدات مكملة للإنتاج النباتى وهى متعددة الأغراض والتى تتمثل فى إنتاج اللبن والعمل ثم فى النهاية إنتاج اللحوم . وكما أنها ماشية غير متخصصة ، أيضاً عليقتها غير محددة . لكن بصفة عامة تشكل الأعلاف الخضراء المكون الثانى من عناصر السيادة فى البنيان الزراعى المصرى . وذلك لأنها تستحوز على نحو ٣,١ مليون فدان من الرقعة المحصولية تشكل نحو ٢٤ ٪ من جملة الرقعة المحصولية والتى تبلغ نحو ١٣ مليون فدان . وعليه فالحبوب والأعلاف تستحوزان على نحو ٧٢ ٪ من التخصيص الموردى المصرى مما يعنى أن اقتصاد مصر الزراعى هو اقتصاد زراعى لإنتاج الحبوب والأعلاف أو غذاء الإنسان وغذاء الحيوان فى الغالب كذلك فالطلب على الأرض هو لإستخدامها لتلك الأعراض . وكنتيجة لتدنى عائد الجنيه فى هذه الصناعة ، كانت المقولة أنه ليس لمصر مزايا نسبية فى إنتاج اللحوم الحمراء . وليس هذا فحسب ، بل أن كثير من الأعلاف هى منتجات ثانوية لمحاصيل أخرى كالقمح (التبن) ، والقطن (الكسب) ، والقصب (المولاس) ، والأرز (القش ورجيع الكون) ، والذرة (الأوراق) – وغيرها . وعليه كان من الضرورى أن يكون هناك تقدير

دقيق لمدخلات ومخرجات إنتاج اللحوم الحمراء فى مصر أخذاً فى الإعتبار أذواق المستهلكين . وهذه قضية هامة يجب أن تحظى بتحليل واضعى السياسة الزراعية وأيضاً الباحثين فى مجالها .

ولكن كان الاتجاه من البداية ومنذ عام ١٩٨٢ إلى إنشاء قطاع حديث لصناعة الدواجن حيث لا يتطلب إنتاجها أرضاً ولا ماءً ، ودللت الدولة هذه الصناعة بدعمها بنحو ٨٠٪ من صافى أرباحها ، وتوسعت فى زراعة الذرة الصفراء وفول الصويا ليكتمل النموذج الأمريكى فى هذه الصناعة ولكن هذه الهياكل لم تصمد أمام التغيرات الإقتصادية لأنها لم تكن ممكنة فنياً أو إقتصادياً ، ولم تقم على منتجين متخصصين ، وذهب نحو ٦٦٪ من هياكل تلك الصناعة وذهبت معها إستثمارات بنحو مليار دولار أمريكى والمعطل منها الآن هو ضعف العامل . وإتساقاً مع نفس السياسة شجعت الدولة تربية المجترات فى الساحل الشمالى الغربى .

أما إنتاج الأسماك فهو ما زال وسيظل عجيبة المتناقضات فقد يطول الحديث عن دولة لديها كل أنواع المصائد سواء منها البحرية أو النهرية أو البحيرات الطبيعية أو الصناعية وتستورد ثلث إستهلاكها من الأسماك . مع الإشارة إلى أن إنتشار البحار والأنهارت والبحيرات بإنتشار جغرافى يعُم مصر كلها قريباً حدا بالعلامة جمال حمدان بوصف مصر كدولة برمائية[١] . ودراسة الأسماك تستوجب دراسة مجتمعات أربع هى المصائد والأساطيل والصيادين والأسماك . كذلك لم تنجح كثيراً سياسة تصدير الأسماك الفاخرة وإستيراد بدائل رخيصة دفعت من أسعار الأسماك بالسوق المحلية لمستويات أعلى من أسعار تصديرها للخارج وخفضت من عرض اللحوم.

(و) فى مراحل الإصلاح الإقتصادى والتى كان القطاع الزراعى سباقاً فيها كانت الدولة تستهدف أيضاً الإستقرار الإجتماعى بالريف وزيادة فرص التوظيف لشباب الخريجين وشباب المزارعين ، وعوضت الدولة الوظيفية لبعض منهم بتملكهم حيازات فى حدود الخمسة أفدنة وساهم فى بلوغ هذا الهدف التمويل المتاح من الصندوق الإجتماعى للتنمية .

ب.١. التناسق بين الأهداف والغايات

لوضع سياسة زراعية مثلى ، فإنه من الضرورى التناسق الكامل بين الأدوات والأهداف ، وبين الأهداف والقيم الفردية ، وبين الأهداف الفردية والأخرى المجتمعية، وهكذا . وضياع هذا التناسق أو التناغم هو تناقض يلحظه أفراد المجتمع ، بل وفى أحيان كثيرة يكونوا من ضحاياه على الأقل للأثر التوزيعى الذى يصاحب تغيير متغيرات السياسة . فالإستخدام الإقتصادى له مؤشرات عدة كتساوى قيمة ما يضيفه

(١) جمال حمدان (دكتور) . **شخصية مصر** ، إصدار مهرجان القراءة للجميع ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

العنصر أو المورد مع سعر الوحدة منه ، والقيمة المضافة ، ونقطة التعادل وغيرها تلك التى تعكس تعادل رغبات المستهلكين مع رغبات المنتجين (تساوى معدلات الإحلال الحدية) ، وأخرى .

وفى مجال السياسات تكون عملية التعويض واردة ، بل قد تكون الممكن الوحيد مثلاً إذا ترتب على زراعة القطن وتدنى منفعة أو عائد الفرد Marginal Private Benefit (MPB) عند تلك التى يحققها المجتمع Marginal Social Benefit يكون المطلوب تعويضاً بمقدار :

(M S B - M P B)

أو أقل . والذى يحدد هذا التعويض هو واضع السياسة الزراعية وهو الذى يحدد أيضاً صورته أو شكله ، لكنه فى كل الأحوال ضرورى لكى يظل المجتمع منتجاً. وحتى كقيمة مجتمعية أحياناً يشير التخصيص المواردى لتشوهات . فمثلاً أكثر الزروع طلباً للمياه الأرز وقصب السكر حيث يستنفذان نحو ٣٥٪ من عرض المياه المتاح للزراعة فى مصر . ولكن المدهش أنهما يزرعان فقط فى ١٢٪ من الرقعة المحصولية ويولدان ١٣٪ من القيمة المضافة الإجمالية بقطاع الزراعة ، وأدى هذا التناقض إلى تدنى القيمة المضافة للمتر المكعب من المياه إلى ٠,٠١ – ٠,٠٢ جنيه كما سبق الإشارة . وقد تكون الإجابة المباشرة على هذا التناقض هو خفض رقعة الزروع المستهلكة للمياه وخاصة وأن طموحات مصر فى التنمية الأفقية كبيرة والمياه محدودة ، وقد يكون بالتخلص الجزئى من زراعة القصب والتوسع فى زراعة بنجر السكر ، وإستنباط أصناف من الأرز قليلة إستخدام المياه قصيرة المكث وغير ذلك من الأدوات ، ولكنها تحتاج كلها لتقديرات دقيقة حتى لا تؤدى التناقضات لتناقضات ، فعلى سبيل المثال بنجر السكر محصول شتوى والتوسع فيه سيكون حتما على حساب البرسيم والقمح على وجه العموم وعلى وجه الخصوص فى الدلتا . ويصبح المطلوب الحساب وبدقة .

وكمثال آخر لطبيعة التخصيص المواردى المصرى أن مجموعتى الحبوب والأعلاف تستحوزان على ٦٧٪ من الطلب على الأرض كرقعة محصولية مما يحدوا بنا القول أن الإقتصاد الزراعى المصرى عموده الفقرى الحبوب والأعلاف ، فإذا ما أضيف لهم مجموعة الألياف والخضر والفاكهة فى حدود ٢٣٪ نكون بذلك بلغنا نحو ٨٠٪ من التخصيص المواردى المصرى ، والبقية هى ١٠٪ لمحاصل البذور الزيتية، ونحو ٨٪ – ١٠٪ لمحاصيل السكر . من ذلك يتضح أن التخصيص المواردى المصرى هو للإكتفاء الذاتى فى غذاء الفرد والحيوان وأن ما تبلغه مصر من قطاع الزراعة يكاد يكون هو الحد الأقصى أخذاً فى الإعتبار الرقعة المزروعة حالياً –٧,٨ مليون فدان –

وكذا معدل التكثيف المحصولى ١,٩ سنوياً . ولن تبلغ مصر زيادة فى صادراتها الزراعية أكثر من الوضع الراهن فى ضوء هذه المحددات . ويكون المطلوب زيادة الإستثمار فى برامج التنمية الأفقية والنهوض بالإنتاجية فى قطاع الزراعة بالإستثمار فى برامج للتنمية الرأسية كالنهوض بأصناف الزروع ، وزيادة كفاءة إستخدام المياه ، وضبط المقننات السمادية ، والعناية بالمحصول فى مراحل الإنتاج المختلفة ، وكذا العناية بممارسات ما بعد الحصاد ، وذلك من أجل إحداث ذلك التوازن بين أهداف الدولة من هذا القطاع والأدوات المستخدمة .

وبالنسبة لحاجة الزروع من العمالة ومن رأس المال ، يتضح من طبيعة الهيكل الزراعى الإنتاجى الحالى أن أكثر المحاصيل طلبا للعمالة القطن وأكثرها طلب على رأس المال الخضر والفاكهة ووحدات الإنتاج الزراعى . إذا تخلص إلى أن قضية التخصيص الموردى ما زالت ترتكز إلى السيادة أكثر منها على قيما إقتصادية . وأنه ما زال من الصعوبة بمكان القول بأن مصر ستخصص مواردها للتخصص فى منتجات معينة كما هو الحال فى دول كثيرة وكما تتطلبة حرية التجارة . كذلك فمن الضرورى ، بل والضرورى جداً ، أن يتناغم تصميم السياسات الزراعية مع طبيعة وهيكل الإقتصاد المصرى الآن ويتطلب ذلك مشاركة القطاع الخاص فى وضع وتصميم هذه السياسات. كذلك فمن المطلوب أن تتناغم تماماً أهداف السياسة الزراعية مع أهداف السياسة العامة للدولة . فالسياسة الزراعية هى نفسها أداة لزيادة الإنتاج ، وعليه يجب أن تتناسق كاملاً مع السياسة الإقتصادية العامة للدولة . لكن المشاهد حتى الآن التأثير المزدوج يشوبه الإبطاء بالشكل الذى يوحى بالتناقض فى فترات كثيرة . وأخيراً وأهم من كل ما سبق ضرورة التناسق بين القيم والغايات التى ينشدها الفرد وتلك التى يستهدفها المجتمع . فقد عانت مصر كثيراً من شيوع هذا التناقض فى مراحل سابقة وترتب عليه تجريف الأرض الزراعية وتغذية الحيوانات مع غذاء الإنسان الرئيسى وهو القمح ، وتوجيه القروض الزراعية لأغراض إستهلاكية ، وما إلى ذلك . ومن المشاهد أنه بعد فك القيود المعرقلة من تراكم سياسات خاطئة خفت حدة هذا التناقض وإتجهت الزراعة نحو تحرير مصادر القررات الفردية فى إتجاه مصلحة المجتمع.